اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة: لبنان في خطر

أسعد الخوري
كاتب لبناني

واشنطن - ينشط اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة بشكل فاعل في الأوساط السياسية ومراكز القرار الأميركي، كما مراكز الأبحاث والدراسات المتعلقة بلبنان والشرق الأوسط. وللمنتشرين اللبنانيين في أميركا الشمالية والجنوبية وسواها من بلدان الانتشار الأخرى مثل أستراليا وكندا والبرازيل والمكسيك دور أساسي في دعم لبنان في هذه الظروف الصعبة والمصيرية التي تهدّد سيادته واستقلاله ومصيره. وقد تحدّث البابا فرنسيس عن "خطر وجودي" يهدّد لبنان قد يؤدي إلى غيابه أو تفكّكه.

لقد عرف الاغتراب اللبناني على مرّ الزمان شخصيات سياسية وأدبية وثقافية مبدعة. وشكّل المغتربون اللبنانيون على الدوام قوة فاعلة وقادرة ومساندة للدول التي تعيش فيها. النابغة اللبناني جبران خليل جبران قال يومًا أمام مدينة نيويورك حيث كان يعيش "أيتها المدينة نحن المهاجرون القادمون من لبنان لسنا هنا فقط لنأخذ منكِ، بل جئنا أيضًا لنعطيكِ".

> العديد من اللبنانيين يعملون لخدمة لبنان بالتنسيق مع مراكز سياسية أميركية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة

يقيم اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع الطاقم الأساسي في الإدارة الجديدة، بدءًا من وزير الخارجية في إدارة الرئيس بايدن أنتوني بلينكن الذي يعمل جاهدًا لتفعيل العلاقات الأميركية – اللبنانية ودعم لبنان سياسيًا واقتصاديًا وفق رؤية وخطة اللوبي اللبناني والشخصيات الأساسية التي تتمحور وتنشط في هذا الإطار.

أولاً، يشكل "معهد الشرق الأوسط" الذي يرأسه بول سالم (ابن وزير خارجية لبنان السابق إيلي سالم) عنصرًا أساسيًا لدعم لبنان عبر دراسات أكاديمية تتعلق بأوضاع لبنان والمنطقة بأسرها. إلاّ أن الاهتمام بالأوضاع اللبنانية هو أساسي وأولي، أي أنه يتقدّم على سواه من القضايا، خاصة أن رئيس المعهد يتمتع بخبرة واسعة في القضايا اللبنانية كأستاذ جامعي ثم رئيسًا لمعهد "كارنيغي" الأميركي في بيروت والذي يهتمّ بإجراء أبحاث ودراسات يتعلق معظمها بالوضع اللبناني وقضايا المنطقة.

وقدّم المعهد مؤخرًا ورقة عمل إلى الإدارة الأميركية الجديدة يطلب فيها المساعدة لتشكيل حكومة لبنانية وإجراء إصلاحات وتقديم مساعدات للجيش اللبناني، وكذلك مساعدة لبنان للعمل مع البنك الدولي وتنسيق الجهود في هذا المجال عندما يتمّ تشكيل حكومة جديدة في لبنان.

ثانيًا، يضم "فريق العمل الأميركي من أجل لبنان" مجموعة بارزة من اللبنانيين المنتشرين في مختلف الولايات الأميركية ومقرّه الرئيس في العاصمة واشنطن، ورئيسه هو إدوارد غبريال اللبناني الأصل والذي عمل سفيرًا للولايات المتحدة في المغرب بين 1997 و2001 في عهد الرئيس بيل كلينتون. وهو رجل متّزن جدًا ويقيم علاقات وطيدة مع مختلف أطراف الإدارة الأميركية. ويعمل هذا الفريق منذ تأسيسه لبناء جسر تواصل بين الولايات المتحدة ولبنان، وهو ينسّق مع القوى والمراكز الأساسية في لبنان. وتاريخ هذا الفريق يشهد له بالإنجازات والمساعدات العديدة التي قدّمها لـ"وطن الأرز" في مجالات عديدة، وخاصة ما يتعلق بدعم مفاصل أساسية بينها الجيش اللبناني، كما استطاع دعم سياسات لبنانية في طليعتها تنفيذ مقررات دولية تتعلق بلبنان.

ثالثًا، تضم مؤسسة (Life Lebanese Diaspora) التي تأسست في لندن منذ سنوات ولها فروع في نيويورك ومدن أخرى شبابًا وشابات لبنانيين منتشرينً في العالم أو من أصول لبنانية ينسّقون معًا ويعملون من أجل دعم اقتصاد لبنان. وقد أنجزت بالاتفاق مع معهد الشرق الأوسط وفريق العمل الأميركي من أجل لبنان دراسة وجّهتها إلى الإدارة الأميركية الجديدة تتضمّن مقترحات تفصيلية وموضوعية لمساعدة لبنان ومساندته سياسيًا واقتصاديًا. واقترحت الدراسة أساليب تؤدي إلى وقف الفساد المستشري منذ عقود في النظام اللبناني والإدارة اللبنانية، وإجراء إصلاحات شاملة ومؤثرة وواضحة، وتقديم مساعدات مالية للبنان.

رابعًا، إن العديد من اللبنانيين في الولايات المتحدة يعملون لخدمة لبنان بالتنسيق مع قوى ومراكز سياسية أميركية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة التي يمرّ بها لبنان، بينهم الطبيب اللبناني المعروف البروفسور فيليب سالم الذي يوظّف علاقاته مع شخصيات أميركية فاعلة في هذا المجال. وهو قد عمل مستشارًا طبيًا في البيت الأبيض خلال ولاية جورج بوش (الأب) كما خلال النصف الأول من ولاية الرئيس كلينتون.

ويحظى سالم بعلاقات متينة مع الجاليات اللبنانية في دول الانتشار. وقد وجّه كتابًا في نوفمبر الماضي إلى لجنة السياسة الخارجية في الكونغرس الأميركي دعا فيها لانعقاد مؤتمر دولي من أجل لبنان، وحدد ثلاثة أهداف لهذا المؤتمر: الهدف الأول هو وضع (خطة مارشال) لبنانية مماثلة للخطة الأميركية لإعادة إعمار أوروبا التي طُبقت بعد الحرب العالمية الثانية، ضمان سيادة واستقلال لبنان ضمن آلية دولية بإشراف الأمم المتحدة، وضمان حياد لبنان الفاعل من قبل مجلس الأمن.

ويرى سالم "أن مأساة لبنان هي في جغرافيته؛ إذ أنه مصلوب في الشرق بين سوريا وإسرائيل والبحر الأبيض المتوسط ووحده البحر يعانقه بمحبة". وقد اقترح حديثا على الإدارة الأميركية في مفاوضاتها مع إيران أن تعمل لتوقف التمدد الإيراني في الشرق العربي.

ويشدد سالم في رسالته على أن الحياد الفاعل هو المدخل الأساسي لقيامة لبنان. ويستحضر في رسالته زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان في مايو سنة 1997 حين أعلن أن "لبنان أكثر من وطن، إنه رسالة إلى العالم".

لكن ما هي هذه الرسالة وما مغزاها؟ هنا يجيب سالم بالقول "إنها رسالة التعايش بين الأديان والثقافات المتعدّدة (...) إن لبنان وحده في الشرق العربي هو نموذج للتعددية الحضارية ونموذج لقيم الغرب". ودعا في رسالته الغرب ألا يدير ظهره للبنان ويتركه يذبل وينهار ويموت، لأن من مصلحته إعادة لبنان إلى الحياة.

بول سالم صوت لبناني مؤثر في الولايات المتحدة

حسين دهقان أبرز شخصية عسكرية مرشحة لرئاسة إيران

هل يفضي السباق الرئاسي إلى عسكرة الدولة في إيران

إقبال شخصيات عسكرية على الترشح للانتخابات يثير توجس الإيرانيين

يُنظر إلى الانتخابات المزمع إجراؤها يوم الثامن عشر من يونيو المقبل على أنها واحدة من أكثر الاختبارات جدية على صعيد التغيير في منهج رئاسة إيران وخلافة المرشد الأعلى، خاصة مع تزايد التوقعات بأن تتولى الرئاسة هذه المرة شخصية عسكرية. وفيما يذهب متابعون إلى أن اختيار عسكري قد يخدم صورة البلاد خارجيا ويدعمها في مواجهة التحديات الخارجية وخاصة الضغوط الأميركية، يشير آخرون إلى تداعيات سلبية في حال بات هذا السيناريو واقعا، لاسيما على واقع الحريات في البلاد، وهو مبعث توجس حقيقي لدى الإيرانيين الذين يعانون طيلة سنوات من تضييق النظام الإسلامي الحاكم.

طهران - يثير العدد المتزايد للشخصيات ذات الخلفية العسكرية التي أعلنت ترشحها أو يرجح أنها تعتزم المنافسة في الانتخابات الرئاسية في إيران، خشية من "عسكرة" الحيّز السياسي في الجمهورية الإسلامية.

وعلى الرغم من أن ترشح شخصيات طَبع الميدان العسكري مسيرتها العامة، ليس أمرا جديدا في إيران، إلا أن العدد المتوقع تقدُّمه لانتخابات 18 يونيو، يفوق ما تم تسجيله في دورات سابقة.

ويقول الصحافي أحمد زيد آبادي في تصريحات صحافية، إن مشاركة "مرشحين يتمتعون بخلفية عسكرية ليست جديدة".

وسبق لضباط معروفين أن نافسوا في الانتخابات، مثل الأميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، أو اللواء محسن رضائي أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام والقائد السابق للحرس الثوري، ورئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف أو سلفه علي لاريجاني وقد كانت لكليهما تجربة في الحرس أيضا.

إلا أنّ أيا منهم لم يفز بمنصب الرئيس.

ويوضح حبيب ترشكاوند، الصحافي في وكالة "فارس" القريبة من التيار المحافظ، أن "أيا من هؤلاء المرشحين" لم يدخل المنافسة في وقت كان لا يزال "عضوا في قوة عسكرية".

وتبدأ الثلاثاء ولمدة خمسة أيام، مهلة تسجيل الترشيحات للانتخابات الرئاسية 2021، ويتوقع أن تشهد "أطول لائحة من المرشحين ممن لديهم مسار عسكري"، وفق وكالة الأنباء الرسمية "إرنا".

وعلى خلاف دورات سابقة حيث كان العسكريون خارج السلك بالكامل قبل الترشح، يعتزم بعضهم هذه السنة خوض المنافسة على رغم استمرار ارتباطهم بشكل أو بآخر، بالهيكلية العسكرية.

ومن هؤلاء، العميد سعيد محمد الذي قاد حتى مطلع مارس "مقر خاتم الأنبياء"، وهو ذراع اقتصادية للحرس الثوري تعنى بشؤون البناء والإعمار. وعلى الرغم من إعلانه استقالته من منصبه، يبقى محمد رسميا مستشارا لقائد الحرس.

اسم آخر يندرج في خانة مشابهة: وزير النفط السابق العميد رستم قاسمي الذي يشغل منصب معاون للشؤون الاقتصادية لقائد قوة القدس المرتبطة بالحرس.

ولا يقتصر المرشحون من العسكريين على هذين الاسمين. فالعميد حسين دهقان، وزير الدفاع خلال الولاية الأولى للرئيس حسن روحاني (2013–2017)، ومستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، أصبح في أواخر 2020، من أوائل الذين أعلنوا عزمهم على الترشح للانتخابات.

تلاه عزت الله ضرغامي، الضابط السابق في الحرس الثوري الذي تولى أيضا الإشراف على هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية، وصولا إلى اللواء محسن رضائي.

ورغم أن شمخاني وقاليباف ولاريجاني لم يعلنوا نيتهم بعد، يتم التداول بأسمائهم ضمن الترشيحات المحتملة.

تبعات سلبية

سيكون على الراغبين بالترشح تقديم ملفاتهم إلى وزارة الداخلية، في خطوة يليها تولي مجلس صيانة الدستور دراسة الأسماء والمصادقة على المؤهلين منهم.

وقد أثار إقبال الشخصيات العسكرية على الترشح، جدلا سياسيا في إيران. ورأت صحيفة "جمهوري إسلامي" المعتدلة أن انتخاب "عسكري على رأس الحكومة" قد تكون له "تبعات سلبية".

أما النائب الإصلاحي السابق علي مطهّري الذي يُستبعد أن ينال مصادقة مجلس صيانة الدستور على ترشحه، فأجرى مقارنة مع أنظمة عسكرية "سابقة.. في تركيا وباكستان"، معتبرا أن هذين البلدين "ناضلا، مع صعوبات كبيرة، من أجل التحرر من الهيمنة العسكرية".

لكن دهقان، وفي ما بدا بمثابة رد على هذه المخاوف، انتقد البعض لـ"اعتقادهم بأن العسكر بحال فوز أحدهم بالرئاسة، سيفرضون الأحكام العرفية ويقيّدون الحريات"، مشددا على أنه "في إيران، لا إمكانية لعسكرة الدولة".

ويعتقد محللون أن احتمالات انتخاب شخصية عسكرية مرتفعة نظرا إلى أن غالبية الإيرانيين قد لا يصوتون لأنهم لم يعودوا يعتقدون أن بطاقات اقتراعهم تحدث أي فرق، خاصة أن انخفاض نسبة التصويت سيؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة لمعسكر المحافظين.

رغبة شخصية

كان مؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني، حضّ العسكر على "عدم التدخل في السياسة".

وشهد عهد المرشد خامنئي، تنامي دور الحرس الثوري واتساعه ليشمل المجالين السياسي والاقتصادي، ما يدفع محللين للاعتقاد بأن هذه المؤسسة باتت تتمتع بهيكلية موازية لدولة ضمن الدولة.

ويتحكم المرشد الأعلى في سلطات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية واسعة النطاق في إيران، وهو الذي يضع أسس السياسة الخارجية وخاصة في العلاقات مع الولايات المتحدة والأذرع الإيرانية المختلفة وأنشطتها في بلدان العالم.

ويعتمد خامنئي في بسط حكمه على مؤسسات عسكرية وأمنية قوية في الداخل على غرار جهاز الحرس الثوري الإيراني، الذي ينفذ تعليمات المرشد الأعلى بكل حذافيرها دون أي نقصان.

وكان أغلب المتنافسين على كرسي الرئاسة من خريجي مؤسسة الحرس الثوري، وهي القوة النافذة في إيران ويد المرشد الطولى في الداخل والخارج.

عباس علي كدخدائي

القانون لا يمنع مشاركة العسكر في الانتخابات بل التدخل فيها

لكن المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي كدخدائي، يشدد على أن ترشح شخصيات عسكرية وتدخل العسكر في السياسة، هما أمران منفصلان.

وأوضح في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي أن "القانون لا يمنع مشاركة العسكر في الانتخابات"، بل "التدخل" فيها، موضحا أن التدخل قد يكون في شكل إعلان "قوة عسكرية تسمية مرشح أو التصرف بشكل يغيّر نتيجة الانتخابات".

وزاد الحديث عن دور العسكر في السياسة في الفترة الماضية، بعد تسريب تسجيل صوتي لوزير الخارجية محمد جواد ظريف في أواخر أبريل، يتحدث فيه عن أولوية الميدان على الدبلوماسية في الجمهورية الإسلامية.

وأثار التسجيل جدلا واسعا وانتقادات لوزير الخارجية خصوصا من المحافظين.

وأبدى ظريف أسفه لأن تصريحاته أثارت "قلق القائد الأعلى" خامنئي، وذلك بعدما اعتبر الأخير أن بعض ما ورد على لسان الوزير يشكّل "خطأ كبيرا".

وبعيد انتشار التسجيل، أعلن رضائي نيته الترشح، منتقدا ظريف ضمنيا.

في ظل الأخذ والرد، أكد قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي، أن ترشح العسكريين قرار يعود لهم، وليس مدفوعا من المؤسسة التي يرتبطون بها.

وقال في حديث للتلفزيون الرسمي في السادس من مايو، إن تقدم "أي من أفراد الحرس أو أي عسكري إلى انتخابات يعبّر عن رغبة شخصية".

ويرى الصحافي زيد آبادي أن منتقدي ترشح العسكريين "يخشون أن تؤدي رئاسة عسكرية إلى تمركز غير مسبوق للسلطة".

أما ترشكاوند، فيقلل من شأن المخاوف، واضعا إياها في إطار الانتقادات "ذات الغايات الانتخابية".

ويربط بين هذه الانتقادات، ومحاولة التأثير على التيار المحافظ الذي يبدو في موقع أفضلية بعد فوزه الكبير في الانتخابات التشريعية 2020، في ظل خيبة أمل الرأي العام من تحالف المعتدلين والإصلاحيين الداعم لروحاني.